S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/1038
12 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، لعلم أعضاء مجلس الأمن، بلاغا مؤرخا ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ صادرا عن حكومة جمهورية أوغندا بشأن المزاعم المدعاة من زائير ضد أوغندا.

وأرجو ممتنا إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور سيماكولا كيوانوكا
السفير/الممثل الدائم

121296 121296 96-36265

المرفق

بـــلاغ

تود حكومة جمهورية أوغندا أن تشير إلى الوثيقة S/1996/994 المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ التي قدمتها إلى مجلس الأمن البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وإن حكومة أوغندا لتفند تفنيدا قاطعا مزاعم زائير التي لا أساس لها من الصحة، وتود أن توجه انتباه مجلس الأمن إلى ما يلي:

خلافا لما زعمته زائير من أن حكومة أوغندا أكدت أن القوات الأوغندية ستبقى في الأراضي الزائيرية، فإنه لم يحدث في أي وقت أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية عبرت الحدود ودخلت الأراضي الزائيرية. بل إن ما حدث هو أن أوغندا تعرضت للغزو في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من جانب قوات انطلقت من أراضي زائير. وقد احتلت تلك القوات ثلاث بلدات أوغندية هي بويرا وكارامبي ومبوندوي لمدة أربعة أيام. وخلال ذلك الاحتلال، قامت تلك القوات بنهب الممتلكات وقتلت عديدا من الأوغنديين الأبرياء. وقد تصدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لذلك الاعتداء فردت القوات الغازية على أعقابها وظلت تلاحقها ملاحقة شديدة إلى أن أجبرتها على التراجع إلى داخل أراضي زائير.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تعرضت بلدة مبوندوي الأوغندية القريبة من الحدود للقصف من جانب قوات موجودة في بلدة كاسيندي الزائيرية المتاخمة للحدود أيضا. وخلال عملية القصف حاولت بعض الجماعات المسلحة من داخل زائير اقتحام أراضي أوغندا مرة أخرى. وتصدت لذلك من جديد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بتدمير المواقع التي كانت تستخدمها قوات الغزاة لشن اعتداءاتها على أراضي أوغندا. وعلاوة على ذلك، فإن أوغندا ترفض رفضا قاطعا مزاعم زائير بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية اشتركت في القتال الذي دار في بلدة بيني الزائيرية وبلدات أخرى داخل منطقة شرق زائير.

ومن المهم أن يلاحظ في هذا الصدد أن الصراع الناشب في شرق زائير ناتج عن عدة أحداث:

بعد أحداث الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، عسكر الجنود الروانديون المهزومون وميليشيا الانتيراهاموي على امتداد الحدود بين زائير ورواندا (بعمق ميلين داخل أراضي زائير) ومعهم كل ما حملوه من رواندا من معدات عسكرية.

وعملا بالقرار الذي اتخذه مؤتمرا القمة المعنيان بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقودان في القاهرة وتونس في الفترتين ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ١٦ - ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، على الترتيب، واللذان حضرتهما البلدان التالية: رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وأوغندا، تعهد الرئيس موبوتو

بتجريد هذه الجماعات من السلاح ونقلها بعيدا عن الحدود المشتركة إلى أماكن مقبولة طبقا للقانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة. وظلت زائير لمدة سنتين تؤوي عناصر مسلحة دأبت بصورة منتظمة على شن هجمات عبر الحدود ضد رواندا، مما أوجد تهديدا مستديما للسلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وفي عام ١٩٨١، سن البرلمان الزائيري قانونا حرم جزءا من مواطني زائير (البانيامولنجي) من حقوقهم المشروعة، رغم أنهم ظلوا يعيشون في زائير لأكثر من ٢٠٠ عام. وقد أثار هذا القانون الشقاق في صفوف البانيامولنجي. وتفاقم هذا الوضع من جراء القرار الذي اتخذه حاكم مقاطعة كيفو بطرد البانيامولنجي من زائير.

واستغلت الجماعات المتمردة الزائيرية الداخلية الوضع المتميع في شرق زائير فأشهرت أسلحتها. ومن العوامل الأخرى الناجمة عن الوضع المتميع في زائير أن هذا البلد، أصبح قاعدة للجماعات المتمردة العاملة بكل همتها على زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة.

ومن أمثلة ذلك ما انقضى من الزمن على المتمردين الأوغنديين وهم يعيشون في زائير، بكامل علم السلطات الزائيرية. وقد استغل هؤلاء الوضع السائد فهاجموا أوغندا من أراضي زائير. وقد نهضت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بمسؤوليتها الدستورية عن الدفاع عن أوغندا فطهرت أراضيها من العدو. وينبغي لزائير أن تتحلى بالشجاعة فتعترف بالواقع، وهو أن المشكلة الحالّة في شرق زائير ناجمة عن السياسات القمعية التي تنتهجها ضد قطاع من مواطنيها.

وستظل أوغندا على التزامها بالعمل على نحو وثيق مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع بقية المجتمع الدولي لالتماس حل سلمي للمشاكل الموجودة بالمنطقة. وهذا هو المنطلق الذي صدر منه عرض أوغندا أن تكون مقرا للقوة المتعددة الجنسيات التي قضى بإنشائها مجلس الأمن في قراره ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لتهيئة الظروف المواتية والمأمونة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية الدولية لمن هم في حاجة إليها في شرق زائير.

وليكن مفهوما، مع ذلك، أن أوغندا تحتفظ لنفسها بالحق في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، في حالة تعرضها لأي شكل من أشكال العدوان الخارجي.

- - - - -